الحقوق الانتخابية للنساء

تشجيع النساء على ممارسة حقوقهن في شتى نواحي الحياة
توسيع حق المرأة في اللجان النسائية للتسجيل والقيد

اهتمت اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء منذ إنشائها برفع مستوى وعي النساء بحقوقهن الدستورية والقانونية تنفيذاً لاحكام الدستور والقانون واحتراماً للمواثيق والعهود والإعلانات الدولية، كي تتمكن النساء من معرفة تلك الحقوق وممارستها في شتى نواحي الحياة وفي طليعة هذه الحقوق، الحقوق الانتخابية كالترشح والاقتراع، وقد انطلقت اللجنة في ذلك من قانون الانتخابات الذي أوجب عليها اتخاذ الإجراءات اللازمة لتشجيع النساء على ممارسة حقوقهن الانتخابية واستلهمت اللجنة العليا في نهجها باهتمام القيادة السياسية بزعامة فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية بالمرأة وتشجيعه لها للمشاركة السياسية الفاعلة في العملية الديمقراطية. وينظم قانون الانتخابات كافة الإجراءات المتعلقة بممارسة كافة الحقوق الانتخابية ولم تفرق في ذلك بين الرجل والمرأة وهذا ما تبينه النصوص القانونية الآتية:

صنعاء/ متابعة/ فريد علي محسن

مادة (٢): المواطن كل يمني ويمنية - الناخب: كل مواطن يتمتع بالحقوق الانتخابية والاستفتاء وفقاً لاحكام الدستور وهذا القانون.

حق الاقتراع للمرأة اليمنية المغتربة

في المادة (٦) يجوز في الانتخابات الرئاسية والاستفتاء العام لكل يمني مسجل اسمه في جدول الناخبين باحدى دوائر الجمهورية، وحاملاً البطاقة الانتخابية التصويت في أي سفارة أو قنصلية يمنية في الخارج وعلى اللجنة العليا للانتخابات ان ترتب الإجراءات التي تكفل لهم حق التصويت وبحسب ظروف كل بلد.
ولا يجوز إجراء أي انتخاب في أي سفارة أو قنصلية ما لم يكن نصاب الناخبين المتواجدين المسجلين في جدول الناخبين الحاملين للبطاقة الانتخابية لا يقل عن خمسمائة ناخب.
وتقوم اللجنة العليا باتخاذ الإجراءات التي تشجع المرأة على ممارسة حقوقها الانتخابية وتشكيل لجان نسائية تتولى تسجيل وقيد اسماء الناخبات في جداول الناخبين والتثبت من شخصياتهن عند الاقتراع، وذلك في إطار المراكز الانتخابية المحددة في نطاق كل دائرة من الدوائر الانتخابية.

حق المرأة في الاقتراع

أشارت المادة (١٨) من الحقوق السياسية للمرأة في التشريعات اليمنية ان لكل مواطن قيد اسمه في جدول الناخبين حق ممارسة الاقتراع والاستفتاء ويلزم إثبات شخصيته عن طريق البطاقة الشخصية أو البطاقة الانتخابية التي يجب ان تحمل صورته أو أي وثيقة رسمية أخرى تحمل صورته.
وفي المادة (٩٧) للمرشحين دائماً حق الدخول إلى قاعة الانتخاب ولهم ان يختاروا احد المسجلين في الجدول ليمثلهم اثناء عمليتي الاقتراع والفرز ويكون ذلك كتابياً، ولا يجوز أن يحضر في لجنة الانتخاب غير المسجلين في الجدول والمرشحين أو مندوبيهم، ولا يجوز أن يحمل أي منهم سلاحاً نارياً ظاهراً أو مخفياً، وبصفة عامة لا يجوز لأي منهم حمل السلاح داخل القاعة أو في الساحة وحرم مقر الانتخابات.

حق المرأة في المراقبة

وتحدثت الأخت آمال الدبعي المستشارة القانونية حول حق المرأة في الرقابة من الناحية القانونية قائلة:
بناء على قانون الانتخابات العامة والاستفتاء رقم (١٣) لسنة ٢٠٠١م وتعديلاته صدر قرار رئيس اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٦م كنظام اطلاع الأحزاب والهيئات الشعبية والمحلية والأجنبية والإعلام على سير العمليات الانتخابية والاستفتاء، لم يميز القانون في هذه المواد الخاصة بسير الرقابة الانتخابية بين الذكور والإناث وبذلك تكون المادة (٥) من مواد نظام اطلاع الأحزاب والهيئات الشعبية والمحلية والأجنبية على أن يستوفى الشروط التالية:
- ان لا يقل عمره عن ١٨ عاماً
- ان لا يكون ممثلاً لأكثر من حزب أو هيئة أو منظمة للأطلاع على سير عملية الانتخابات.
- ان لا يكون صدر ضده أي حكم قضائي بات في أي جريمة انتخابية ما لم يكن رد إليه اعتباره.
- ألا يكون مشاركاً في أية لجنة من اللجان الانتخابية أو الأمنية المشاركة في عملية الانتخابات.
- ان يكون قد تدرب على مهمة الرقابة والاطلاع، أو لديه خبرة سابقة واطلع على نظام الرقابة.
وبذلك تطبق هذه المواد على المرأة قانوناً لتقوم بدورها كمراقبة في الانتخابات، وذلك بترشيحها عن طريق المنظمات المحلية والأحزاب السياسية.وحق المرأة في أن تكون مراقبة على العمليات الانتخابية قد ورد في (الحقوق السياسية للمرأة في التشريعات القانونية) في المادة (١٤٢): تضع اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء الضوابط التي تنظم اطلاع الهيئات الشعبية المحلية والأجنبية التي ترغب في الاطلاع على عملية الانتخابات والاستفتاء وجميع معلوماتها علنية. ويجوز للأحزاب تشكيل لجان منها للرقابة على الانتخابات ولا يحق لهم التدخل في أعمال اللجان الانتخابية.

القانون لم يميز بين الذكور والإناث في سير الرقابة الانتخابية

عضو اللجنة الإشرافية في محافظة حجة لـ (14 أكتوبر):

نعيش العرس الديمقراطي بفاعلية
ما يؤسف جداً أن أغلب المرشحات مستقلات

يا لها من لحظات تثلج الصدر، وتشرح القلب حين ترى التنافس بين أفراد المجتمع على تقديم الأفضل لهذا الوطن.. كل يقدم ما عنده في جو يسوده احترام الرأي والرأي الآخر.
فكم من الشعوب تعبر عن آرائها فيما بينها بالسلاح والعنف.. في الوقت الذي يعبر فيه اليمني - ذو الإيمان والحكمة - عن رأيه بالسلم عبر الصندوق.
(١٤ أكتوبر) وهي تتابع أجواء هذا الوطن حطت رحالها في محافظة حجة .. حيث الحماس والتنافس من السهل إلى الجبل.. وحيث التفاعل الإيجابي مع العرس والاستحقاق الديمقراطي.
عزيزي القارئ.. سطورنا القادمة حاولنا تسليط الضوء من خلالها على الحدث الديمقراطي في محافظة حجة من حيث تفاعل المواطن فيها معه وقضايا أخرى عبر لقاءنا مع الأستاذ جمال ناصر العاقل عضو اللجنة الإشرافية في محافظة حجة.

أجرى الحوار/عبدالواسع راجح/حجة

● بداية.. كيف تقيمون تفاعل المواطنين مع الحدث الانتخابي؟

- الحقيقة تفاعل المواطنين في محافظة حجة مع هذا الاستحقاق الديمقراطي والدستوري تفاعل إيجابي وكبير جداً، ويدل على مدى وعيهم بحقوقهم وفق قانون الانتخابات ولائحته وكل ضوابطه، سواء حقوقهم في الترشيح أو إلمامهم بالإجراءات المصاحبة للعملية الانتخابية.. ونحن نلمس هذا الوعي الكبير لدى المواطن من خلال ممارسته لحقوقه وكذا في اختيار من يمثله سواء في الانتخابات الرئاسية أو المحلية.
كما نلمس ذلك الوعي من خلال الوجوه التي تقدمت للترشيح التي تدل على الوعي في اختيار الأشخاص الأكثر فهماً ومتابعة لكل قضاياهم، وهذا في حد ذاته ينمي عن وعي كبير، وكذا عدم تقديم غير المؤهلين للترشيح، كما نلمس الوعي الكبير لدى المواطنين بأهمية هذا الحدث الديمقراطي من خلال المنسحبين الذين تركوا المجال لغيرهم.
فالوعي لدى المواطن ينمو وبشكل إيجابي وكبير جداً.

● وبالنسبة لترشح النساء كيف ترون ذلك؟

- ربما كانت محافظة حجة من المحافظات الرائدة في هذا المجال.. وقد تفاجأنا نحن أيضاً في المحافظة حيث بلغ عدد المتقدمات للترشيح ٢١ امرأة ولكن ما يؤسف جداً أن أغلب المرشحات مستقلات بالرغم أن عدداً منهن خضن منافسة كبيرة عبر أحزابهن للوصول إلى أن يترشحن باسم أحزابهن.
وكنت أتمنى أن تحرص الأحزاب على أن تكون المرأة فيها ناخبة ومرشحة وأن تكون لها حقوقها الديمقراطية الكاملة.. ومع هذا ٢١ امرأة مرشحة في محافظة حجة يشكل رقم كبير جداً ينمي عن وعي كبير لدى المرأة وفهمها لحقوقها السياسية.

● كم بلغ عدد المسجلين المتقدمين من المرشحين بعد انسحاب عدد منهم؟

- بلغ عدد المتقدمين للترشيح على مستوى المجلس المحلي في المحافظة ١١٧ مرشحاً ومرشحة منهم ٣ إناث.
كما بلغ عدد المتقدمين للترشيح على مستوى الدوائر المحلية في المديريات ١٦٠٦ مرشحين ومرشحة منهم ١٨ امرأة.

١٧٤٤ مرشحاً ومرشحة منهم ٢١ امرأة

يوجد في المحافظة ٣١ مديرية و٥٢١ دائرة محلية
الوعي لدى المواطن ينمو بشكل إيجابي وكبير

● ما أهم الصعوبات والمشاكل التي واجهت وتواجه اللجنة الإشرافية؟

- الحقيقة ان ما من عمل إلا ويوجد فيه صعوبات ولكن كيف يمكن للإنسان التغلب عليها والتخلص منها فمنذ وصول اللجنة الإشرافية إلى المحافظة وأمور اللجنة تمر بشكل سلسل وإيجابي - بشكل عام - وأما الصعوبات التي واجهتنا ربما أهمها مع بداية مرحلة الترشيح حدثت عدد من الإشكالات في الدوائر المحلية لم نستطع التعامل معها ربما لأن اللجان الأصلية لم يكن تدريبها للجان في الدوائر المحلية بشكل جيد نظراً للأعداد الكبيرة جداً، إلا أننا تغلبنا عليها من خلال التواصل المستمر مع اللجان سواء الأصلية أو لجان الدوائر المحلية بما يمكن تلك اللجان من السير بشكل طبيعي.
أيضاً محافظة حجة يوجد بها ٣١ مديرية وتقريباً هي أكبر محافظة في الجمهورية حيث توجد فيها ٥٢١ دائرة محلية إلى جانب تضاريسها الوعرة سببت لنا إشكالات في آليات التواصل، بالإضافة إلى أن بعض المناطق لا توجد فيها تغطية كافية للاتصالات وكذا وعورة بعض الطرق خاصة مع وجود الأمطار كل ذلك سبب لنا بعض الإرباك.
وبالرغم من ذلك إلا أننا حرصنا على تنفيذ البرنامج الزمني بالشكل المرسوم له.. وقد تم التغلب على هذه الصعوبات ونحن الآن على نهاية مرحلة وبداية أخرى وسنبدأ مع الأسبوع القادم في استقبال اللجان الفرعية وقد وجهنا اللجان الأصلية في الدوائر المحلية لاستقبال هذه اللجان والحرص على تدريبهم وفق البرنامج الزمني وتجهيز كافة المستلزمات.

● ما مدى تعاون الأحزاب السياسية في المحافظة مع اللجنة الإشرافية؟

- لقد حرصنا نحن في اللجنة الإشرافية على ترتيب لقاءات عديدة مع جميع الأحزاب والتنظيمات السياسية في المحافظة وقد تطرقنا لكثير من الإشكالات والصعوبات التي واجهتنا وآليات التنسيق لمعالجتها معالجة سريعة وإيجابية.
وقد حرصنا على تلك اللقاءات معهم حتى تكون للأحزاب والتنظيمات السياسية عوناً لنا في خلق توعية عامة من خلالهم للمواطن، واطلاعهم على كل الإجراءات والأدلة المنظمة للعملية الانتخابية، وان يكونوا عوناً لنا في توعية أعضائهم وقواعدهم وأنصارهم بما يكفل ممارسة الحق الديمقراطي وفقاً للقانون ويشرف الجميع.

● كلمة أخيرة تقولها عبر (١٤ أكتوبر)؟

- أشكر لكم تجشمكم عناء السفر إلى المحافظة حجة لتغطية هذا الحدث الكبير، وهذا شيء نعتز به جداً أن تصل هذه الصحيفة إلينا وتتلمس كل الهموم.
وأيضاً أن تكون عن قرب من فعاليات هذا الحدث الديمقراطي والسياسي الهام الذي تشهده اليمن.